AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/813
S/1995/1030
12 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٣٠ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

مجلس الأمن
السنة الخمسون

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص الموجز الرئاسي للاجتماع الخامس للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في بودابست يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالإضافة إلى المقررات التي اتخذها الاجتماع.

وأكون ممتنا إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إستيفان ناثون
الممثل الدائم

141295 141295 95-39892

المرفق الأول

موجز رئاسي

في عام ١٩٩٥، عززت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سجلها الحافل، وفتحت آفاقا جديدة في مجالات كثيرة، وزادت من قدراتها على الرد السريع، ودعمت هياكلها التنظيمية. وأصبح استعراض تنفيذ الالتزامات التي قطعتها المنظمة على نفسها سمة معتادة لأنشطة المنظمة. وبدأت المنظمة في العمل بشأن نموذج أمني للقرن المقبل، وكثفت حوارها وتعاونها العملي مع المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وفي آب/أغسطس احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لتوقيع وثيقة هلسنكي الختامية. وفي الآونة الأخيرة، تأكدت أهمية المنظمة باعتبارها هيئة دولية حينما وجّهت الدعوة في اتفاق ديتون إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكي تقوم بدور رئيسي في بناء السلم في يوغوسلافيا السابقة.

وفي هذا الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ركّز الوزراء على التحدي التاريخي الذي يطرحه اتفاق ديتون بالنسبة للمنظمة، وأعلنوا ترحيبهم بهذا الاتفاق. وقرروا ما يلي:

- تقوم المنظمة بالإشراف على إعداد وإجراء ورصد الانتخابات في البوسنة والهرسك، وتصادق على ما إذا كانت الظروف تسمح بإجراء الانتخابات؛

- تتولى المنظمة الرصد الدقيق لحقوق الإنسان في كل أنحاء البوسنة والهرسك، وتعين أمينا دوليا للمظالم المتعلقة بحقوق الإنسان؛

- تقوم المنظمة بمساعدة الأطراف في مفاوضاتها بشأن تحديد الأسلحة وبناء الثقة والأمن، وفي تنفيذ ما ينجم عن ذلك من اتفاقات والتحقق منها، وعلى نحو ما توخى اتفاق ديتون، بهدف تعزيز الاستقرار الطويل الأجل عن طريق مستويات تسلح أقل وقابلة للتحقق.

وناقش الوزراء أيضا الأعمال المكثفة التي تقوم بها المنظمة بشأن وضع نموذج أمني موحد وشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين، ورحبوا بهذه الأعمال. واتخذوا قرارات بشأن الأهداف والمبادئ وتنظيم الأعمال في المستقبل بشأن نموذج أمني.

ولا يزال الاتفاق على مبادئ أساسية في حل النزاع في ناغورني كاراباخ أمرا بعيد المنال. ورحب الوزراء بالتقدم الذي أحرز مؤخرا، والذي أبلغ عنه الرؤساء المشاركون لفريق مينسك، الذي لا يزال يشكل المحفل الوحيد لحل هذا النزاع. وقد قام فريق مينسك خلال الشهر الماضي بتشجيع الأطراف على إحراز تقدم. وجرى الإعراب عن التزامات بإقامة اتصال مباشر لمناقشة سبل حل النزاع. وعين الرئيس الحالي ممثلا شخصيا له دعما للجهود المبذولة في إطار عملية مينسك. وانتهى فريق التخطيط الرفيع المستوى

من الأعمال التحضيرية المتعلقة بالتخطيط لعملية متوخاة لحفظ السلام. بيد أنه لم تتوفر بعد الظروف التي تسمح بوزع هذه العملية.

وأثنى المجلس الوزاري على أعمال البعثات التي أوفدتها المنظمة وعملياتها الميدانية الأخرى. وفي عام ١٩٩٥، أقامت المنظمة لنفسها وجودا طويل الأجل في الشيشان. وقام فريق المساعدة التابع للمنظمة بدور للتوسط بين الأطراف المتحاربة في ذلك النزاع المستمر. وحقق فريق المساعدة نجاحا كبيرا من خلال وضع إطار للمفاوضات بين الأطراف، وكان له دوره في تيسير التوصل إلى الاتفاقات العسكرية اللاحقة. وسيكون لاستمرار مشاركته في ميدان حقوق الإنسان أهمية حاسمة في المرحلة المقبلة.

وكجزء من الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في البوسنة والهرسك، عينت المنظمة في أوائل هذا العام أمينا للمظالم في الاتحاد. ويمثل توفير الدعم لأمين المظالم، الذي لقيت أعماله ثناء رفيعا، نوعا جديدا من أنواع مشاركة المنظمة في تعزيز حقوق الإنسان. وسيكون من الأهمية بمكان الاستناد إلى الخبرات التي اكتسبها أمين المظالم في العمليات المقبلة التي ستضطلع بها المنظمة في البوسنة.

وتواصل البعثات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقديم مشورة الخبراء الهامة بشأن صياغة وتنفيذ الدساتير الجديدة، كما هي الحال في جورجيا وطاجيكستان. وفي بعض الحالات، قدمت هذه الأعمال مساهمات مفيدة في التشريعات الوطنية في مسائل تتعلق بالمركز الإقليمي والاستقلال الذاتي وغير ذلك من أشكال الحكم الذاتي المحلي. وفي العام الماضي، اضطلعت البعثتان الموفدتان إلى أوكرانيا ومولدوفا بنشاط كبير بوجه خاص بشأن هذه المسائل. وتقوم البعثتان الموفدتان إلى لاتفيا واستونيا بتقديم المساعدة في المسائل المتصلة بتنفيذ القوانين. وتشترك البعثات أيضا في تقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاقات الثنائية. ويعد اتفاق رادار سكروندا بين لاتفيا والاتحاد الروسي إحدى الحالات التي رحبت بها الأطراف المعنية بهذه المساعدة. ومن المتوقع أن تقوم المنظمة بدور مماثل في مقررات مؤتمر قمة بودابست فيما يتعلق بالاتفاق بين روسيا ومولدوفا بشأن انسحاب القوات الروسية من الجزء الشرقي من مولدوفا. ويمثل المقرر الذي اتخذته المنظمة مؤخرا بشأن مولدوفا تقدما هاما، وينبغي أن يؤدي إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بجميع جوانب عملية الانسحاب، وبالتالي في تهيئة بيئة مفضية إلى التسوية السلمية التي طال انتظارها.

وتعد البعثة الموفدة إلى سكوبيه بمثابة أداة لبناء الثقة، وهي رهن تصرف الحكومة في تناول قضايا تتراوح بين تعليم الأقليات والتنمية الاقتصادية.

ووجه وزير خارجية كرواتيا، السيد غرانيتش، الدعوة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكي تقيم لنفسها وجودا طويل الأجل في كرواتيا. وقامت بعثتان تابعتان للمنظمة بزيارة كرواتيا، وهناك مناقشات جارية في فيينا استنادا إلى توصيات هاتين البعثتين. والهدف من أعمال المنظمة في كرواتيا هو مساعدة

السلطات المركزية والمحلية على بناء الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وتعزيز العودة الآمنة للاجئين. ومن خلال هذه الجهود، يمكن للمنظمة أن تساعدة على تعزيز إعادة إدماج الأراضي المحتلة السابقة بالوسائل السلمية.

وتواصل المنظمة تركيزها على كوسوفو وسنجق وفويفودينا. وتؤكد انتهاكات حقوق الإنسان هناك، وبخاصة في كوسوفو، الحاجة الملحة إلى العودة إلى البعثات ذات الفترات الطويلة.

وقد أتاح الإجراء التنفيذي الذي اتخذه الرئيس الحالي، في ضوء النطاق الأعم للمقرر الذي اتخذه مؤتمر قمة بودابست، أتاح للمنظمة إمكانية الرد السريع استجابة لعدد من التطورات.

وواصل المفوض السامي المعني بالأقليات القومية، بنجاح، دبلوماسيته الهادئة خلال العام، ولا يزال يشكل أحد أهم عناصر شبكة الدبلوماسية الوقائية التابعة للمنظمة. وجدد المجلس الوزاري تعيين السيد ماكس فان دير شتويل لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وتلقى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان عددا متزايدا من الطلبات التي قدمتها البعثات والدول المشاركة للحصول على ما يقدمه المكتب من خبرة فنية. ولا سبيل أمامه لأن يواصل بنجاح تلبية ما يقع عليه من مطالب متزايدة إلا بزيادة الموارد المخصصة له.

وأسهمت المناقشات التي دارت في الجمعية البرلمانية للمنظمة في أعمال المجلس الدائم.

وعززت المنظمة الروابط بين مؤسساتها والمنظمات الدولية الأخرى سواء عن طريق الحوار أو التعاون في الميدان. وشرعت المنظمة أيضا في التعاون العملي مع عدد من المنظمات غير الحكومية.

وواصلت المنظمة دعمها الفعال لحقوق الانسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء المنطقة. وكرست أيضا اهتماما متزايدا للجوانب الاقتصادية للأمن. وظهرت القضايا ذات البعدين الإنساني والاقتصادي بصورة أكثر انتظاما في الأعمال اليومية للمنظمة خلال عام ١٩٩٥، بما يعبر عن النهج الشامل للمنظمة إزاء الأمن.

وأحيل إلى المنظمة الميثاق المتعلق بالاستقرار في أوروبا مشفوعا بترتيبات الموائد المستديرة الخاصة بمنطقتي البلطيق ووسط أوروبا. والمفاوضات مستمرة في المنظمة بشأن دعم الجهود التي استهلها الميثاق، والتوسع فيها حيثما أمكن، استنادا إلى ما يقدمه من نهج إقليمي.

وفي خلال عام ١٩٩٥، أسهم الحوار المتزايد، في الاجتماعات العادية التي عقدها فريق اتصال مفتوح باب العضوية في فيينا وفي محافل أخرى، وفي ندوة نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في القاهرة، في تنمية علاقة المنظمة مع شركائها في التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وكان عام ١٩٩٥ عاما حاسما في مجال تحديد الأسلحة. فقد انتهت الأطراف في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا من تدمير ما يربو على ٠٠٠ ٥٠ دبابة وغيرها من الأسلحة الثقيلة. بيد أنه لا تزال هناك بعض المشاكل المتعلقة بالتنفيذ. وقد توصلت الأطراف في المعاهدة مؤخرا إلى اتفاق بشأن العناصر الأساسية لحل لمسألة أجنحة القوات بما يحفظ تماسك المعاهدة. وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق استنادا إلى هذه العناصر.

وبحث منتدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالتعاون الأمني مسألة وضع اطار لتحديد الأسلحة يتضمن أولويات تحديد الأسلحة في المستقبل. وعلى الرغم من التوقعات بأن يتم الانتهاء من وضع هذا الإطار بحلول موعد اجتماع المجلس الوزاري المقبل، لا يزال يلزم إجراء مزيد من المفاوضات.

وأعرب المجلس الوزاري عن ترحيبه بانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بوصفها دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ورحب المجلس الوزاري بسويسرا بوصفها الرئيس المقبل، وستبدأ فترة شغلها للمنصب في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وقرر المجلس أن تكون الرئاسة في عام ١٩٩٧ للدانمرك.

المرفق الثاني

قرار بشأن الأعمال التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إحلال السلام والديمقراطية والاستقرار في البوسنة والهرسك

(م و (٥). كانون الأول/ديسمبر/١)

١ - يرحب مجلس الوزراء بالاتفاق الإطاري العام لإحلال السلام في البوسنة والهرسك الذي وقع بالأحرف الأولى في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والمقرر توقيعه في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ويؤيد ذلك الاتفاق. وفي ذلك الاتفاق التاريخي يطلب الأطراف في هذا النزاع المأساوي إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المساعدة على كفالة الوفاء بوعدها. ويقبل المجلس، نيابة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المهام المتوخاة في الاتفاق ومرفقاته.

٢ - ولقد طلبت الأطراف إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الإشراف على إعداد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البوسنة والهرسك. وهذه المهمة بالغة الأهمية لكفالة مستقبل ديمقراطي لذلك البلد. وسوف ترصد المنظمة أيضا - حسب المطلوب - حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك.

٣ - وطلبت الأطراف إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المساعدة على توجيه عملية التفاوض لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وبناء آليات لزيادة الثقة والأمن، ووضع تحديدات للأسلحة الحربية. وهذه المهام جوهرية لإحلال سلام دائم.

٤ - وسوف تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تضافر مع مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات المجتمع الدولي. ويدرك الوزراء كل الإدراك المطالب الكبيرة التي سيكون على المجتمع الدولي، بما فيه المنظمات الخاصة، الوفاء بها في ميادين من قبيلها احتياجات السكان في مطلع الشتاء، وعودة اللاجئين إلى بلدهم ومكان منشئهم، وإعادة البناء الاقتصادي، وإقامة مجتمع مدني. وستبذل الدول المشاركة كل الجهود لتلبية هذه الاحتياجات بأقصى قدراتها.

٥ - ويسلم الوزراء بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواجه تحديا غير مسبوق وأنها تدرك أن أفعالها وليست أقوالها هي التي سيحكم عليها من خلالها. وهم على استعداد لتقديم أشخاص مؤهلين، والموارد اللازمة، والتزامهم المستمر، لمواجهة هذا التحدي. وهذا القرار يوفر ولاية واضحة للعمل.

٦ - وهم، سعيا لبلوغ هذه الغاية، يأذنون للرئيس الحالي وللأمين العام الذي يعمل تحت توجيهه ولسائر هيئات ومؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ مهام

المنظمة على نحو فعال وفي الوقت المناسب. ومن هذا المنطلق سيمثل الرئيس الحالي المنظمة في مؤتمر لندن وفي غيره من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المرتبطة بالتسوية السلمية. وسوف تتشاور المنظمة وتتعاون حسب الاقتضاء مع الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في الميدان، في الوفاء بمهامها. وسيبقي الرئيس الحالي، في أداء هذه المهام، المجلس الدائم على علم، بالكامل وبصفة منتظمة، بما يستجد من تطورات، وسوف يتشاور معه حسب الاقتضاء.

٧ - ويرحب مجلس الوزراء بالفرصة التي يتيحها مؤتمر باريس للتأمل في نهج كفالة تحقيق الاستقرار الدائم وعلاقات حسن الجوار.

٨ - ويقرر مجلس الوزراء بهذا القرار، انتظارا لتوقيع اتفاق السلام في باريس، ما يلي:

٩ - إنشاء بعثة توفد إلى البوسنة والهرسك والتعهد بتقديم ما يكفي من الموارد والأفراد لأداء البعثة لمهامها حسب ما يطلبه الأطراف في الاتفاق. وستكون المدة الأولية للبعثة هي عام واحد ما لم يقرر المجلس الدائم، بناء على توصية من الرئيس الحالي، خلاف ذلك.

١٠ - الدعوة إلى التبكير بتعيين رئيس لهذه البعثة من قبل الرئيس الحالي. ويكون رئيس البعثة مسؤولا، تحت سلطة الرئيس الحالي للمنظمة، عن تنفيذ مهام المنظمة في البوسنة والهرسك في ميادين الانتخابات ورصد حقوق الإنسان وتيسير رصد الحد من الأسلحة وترتيبات بناء الثقة والأمن.

١١ - إنشاء اللجنة الانتخابية المؤقتة، حسب طلب الأطراف في المادة الثانية - ٣ من المرفق ٣ للاتفاق، بحيث يرأسها رئيس البعثة وفقا لجميع أحكام المادة الثالثة.

١٢ - التعهد بأن تنسق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما رئيسها الحالي ورئيس البعثة، أعمالها تنسيقا وثيقا مع الممثل الرفيع المستوى سعيا للوفاء بمسؤوليات الأخير فيما يتعلق برصد تنفيذ التسوية السلمية وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية في البوسنة والهرسك، وذلك وفقا لاتفاق التنفيذ المدني للتسوية السلمية.

١٣ - الإذن للرئيس الحالي للمنظمة، بناء على مشورة رئيس البعثة وفي أعقاب التشاور مع الممثل الرفيع المستوى، وبعد مناقشة جوهرية، حسب الاقتضاء، في المجلس الدائم، باتخاذ القرارات التي تتطلبها المادة الأولى - ٢ من المرفق ٣ بشأن شروط إجراء الانتخابات، والمادة الثانية - ٤ من المرفق ٣ بشأن التاريخ الذي يمكن أن تجرى فيه الانتخابات.

١٤ - الترحيب بمبادرة حكومة السويد أن تستضيف اجتماعا دوليا غير رسمي للخبراء دعما لتنفيذ المرفق ٣ بشأن الانتخابات.

١٥ - قبول الدعوة الموجهة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك عن كثب وفقا لمرفقات الاتفاق ذات الصلة.

١٦ - الدعوة إلى التبكير بتعيين أمين مظالم لشؤون حقوق الإنسان من قبل الرئيس الحالي للمنظمة.

١٧ - الإيعاز للبعثة بأن تتعاون على نحو وثيق مع مكتب أمين المظالم لشؤون حقوق الإنسان وغرفة حقوق الإنسان بالنظر إلى مهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالتحقق من شروط إجراء الانتخابات وتقديم المساعدة إلى الأطراف في تهيئة تلك الشروط، والإيعاز للبعثة أيضا بأن ترصد حالة حقوق الإنسان عن كثب.

١٨ - الموافقة على أن تدعم أيضا بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الحالية في سراييفو أمين المظالم لشؤون حقوق الإنسان، عندما يطلب منها ذلك. وسوف يجري توسيع تلك البعثة وإعادة تنظيمها بحيث تصبح جزءا متميزا من البعثة الجديدة.

١٩ - دعوة المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الإسهام في تنفيذ هذا القرار وفقا لولايتهما وخبرتهما.

٢٠ - الترحيب بمبادرة حكومة ألمانيا أن تعقد، في بون، اجتماعا لبدء عملية بناء الثقة والأمن والحد من الأسلحة التي يتوخاها الاتفاق الخاص بالاستقرار الإقليمي والتي ستنظم برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفقا للمادتين الثانية والرابعة من المرفق ١ - باء.

٢١ - الترحيب بقرار الرئيس الحالي للمنظمة أن يسمي، في أقرب موعد ممكن، وبعد إجراء المشاورات المناسبة، بما في ذلك مع الدول المعنية أكثر من غيرها، ممثلا شخصيا (أو ممثلين شخصيين) لمساعدة الأطراف في المفاوضات الخاصة بهم بموجب المادتين الثانية والرابعة، وكذلك في تنفيذ الاتفاقات التي تنجم عن تلك المفاوضات، والتحقق منها، بما في ذلك التحقق من إقرارات الحيازة التي تدعو إليها المادة الرابعة، فور تقديم البيانات.

٢٢ - الترحيب بالتزام الأطراف بالاتفاق، وكذلك باستعداد جميع الدول الأخرى في المنطقة للتعاون على نحو كامل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق إقليمي لتحديد الأسلحة، وفقا لاتفاق السلام. ويأذن مجلس الوزراء للرئيس الحالي للمنظمة بأن يسمي، حسبما هو متوخى في المادة الخامسة من الاتفاق، في أقرب وقت ممكن عمليا وبعد إجراء المشاورات المناسبة، بما

في ذلك مع الدول المعنية أكثر من غيرها، ممثلا خاصا للمساعدة على تنظيم وإجراء هذه المفاوضات برعاية محفل المنظمة للتعاون الأمني، بدءا بالاتفاق على ولاية محددة بدقة. وستأخذ في الحسبان البارامترات التي تتضمنها هذه الولاية الحقوق والالتزامات القائمة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة، وستحترمها، بما في ذلك التحديدات التي تعهدت بها فعلا دول معينة في المنطقة على أساس متعدد الأطراف.

٢٣ - تقديم المساعدة الكاملة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إنشاء لجنة لتيسير تسوية أية منازعات قد تنشأ فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الأطراف الإقليمي لتحديد الأسلحة تنفيذا كاملا.

٢٤ - ويحيط المجلس علما بتقديرات تكلفة العمليات التي قدمها الأمين العام للمنظمة والبالغة زهاء ٢٤٥ مليون شلن نمساوي لفترة قدرها ١٢ شهرا. ويوعز المجلس إلى المجلس الدائم بالموافقة قبل ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على ميزانية لمهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي طلبتها أطراف اتفاق السلام والتي ستمول وفقا للاجراءات المتبعة. وسيجري الأمين العام للمنظمة عملية تقدير لمقبولية التبرعات العينية ولقيمتها. ومأذون للأمين العام للمنظمة، قبل الموافقة على الميزانية، بأن يجعل المنظمة ترتبط بطلبات شراء عاجلة وعقود بشأن أماكن إقامة البعثة، وذلك بحد أقصى لا يتجاوز نسبة ٢٠ في المائة من تقديرات التكلفة المذكورة أعلاه. ويقرر المجلس أن تلتمس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مصادر إضافية للتمويل، من بينها مصادر غير حكومية، ويوعز بإنشاء صندوق محدد للمساعدة في تنفيذ هذا القرار. ويرحب المجلس بالتزام الرئيس الحالي للمنظمة والتزام أمينها العام بكفالة الاضطلاع بكفاءة وبسرعة قدر الإمكان بجميع أعمال المنظمة التي ترمي إلى الوفاء بالمهام التي يتضمنها هذا القرار.

المرفق الثالث

قرار متعلق بوضع نموذج أمني مشترك وشامل لأوروبا
للقرن الحادي والعشرين: مفهوم جديد لقرن جديد

(م و (٥). كانون الأول/ديسمبر/٢)

١ - يلاحظ المجلس الوزاري أنه تم الشروع، وفقا للقرار ذي الصلة الذي اتخذه مؤتمر قمة بودابست بإجراء مناقشة واسعة وشاملة بشأن استنباط مفهوم للأمن بالنسبة لسائر منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في القرن الحادي والعشرين. ويؤكد المجلس على أهمية الاحترام الصارم لجميع مبادئ والتزامات المنظمة الرامية الى ضمان الأمن في القرن القادم. ويحيط المجلس علما بالتقرير المرحلي الذي قدمه اليه الرئيس الحالي ويقرر نقل العمل المتعلق بوضع نموذج أمني الى مرحلة تشغيلية أكبر وإتاحة الفرص لمواصلة تبيان المخاطر والتحديات الأمنية الخاصة ودراسة كيفية تنفيذ مبادئ والتزامات وآليات المنظمة لمعالجة الشواغل الأمنية المتنوعة للدول المشتركة على نحو فعال. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤيد عمل المتابعة الجاري للتحضير لمؤتمر قمة لشبونة في عام ١٩٩٦.

٢ - ومن الأهداف الرئيسية لهذه المناقشة التطبيق الكامل للقدرات المتميزة والطابع الفريد اللذين تتمتع بهما المنظمة بغية استحداث حيز أمني مشترك قائم على مفهوم شامل وتعاوني للأمن للمنظمة وعلى عدم قابليته للتجزئة. وفي إطار هذا الحيز الذي لا توجد فيه خطوط تجزئة ستتمكن جميع الدول المشتركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات المنتمية لها من العمل معا بطريقة بناءة ومتكاملة ومتعاضدة من أجل بناء شراكة حقيقية قائمة على الاحترام الكامل للإرادة الحرة لأعضائها. وفيما تقوم بذلك، ستحترم الحق الذاتي الذي تتمتع به كل دولة مشتركة في أن تختار أو تغير بكل حرية ترتيباتها الأمنية تبعا لتطورها، بما في ذلك معاهدات التحالف. وتحترم كل دولة مشتركة حقوق الآخرين كافة في هذا المجال. ولن تعزز تلك الدول أمنها على حساب أمن الدول الأخرى. وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا تستطيع أي دولة أو منظمة أو مجموعة أن تتمتع بمسؤولية أسمى من غيرها عن صون السلم والاستقرار في منطقة المنظمة أو تعتبر أي جزء من منطقة المنظمة منطقة نفوذ لها. والأساس الذي تستند اليه جهودنا المشتركة الرامية الى وضع نموذج هو مبادئ المنظمة، بما فيها مبدأ التساوي التي تظل صالحة للعلاقات بين الدول وداخلها، بالاقتران مع المعايير العالية التي تمثلها التزاماتنا في المنظمة.

٣ - يقرر المجلس الوزاري أن يبدأ العمل المتعلق بوضع نموذج وفقا للمبادئ التوجيهية التالية:

- تعزيز الاحترام الصارم لمبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اللتين تتسمان بأهمية بالغة بالنسبة لاستقرار وأمن منطقة المنظمة؛

- والمساهمة في زيادة تطوير المنظمة والاستخدام الفعال لقدراتها التنفيذية وتعزيز تلك القدرات؛

- وتعزيز النهج التعاونية لمواجهة التحديات والأخطار الأمنية مع مراعاة التزام الدول المشتركة الموحد في تعزيز الاستقرار والأمن، ومنع نشوب المنازعات، وإدارة الأزمات؛

- والمحافظة على مفهوم الأمن الشامل للمنظمة وعدم قابليته للتجزئة بغية التشجيع على اتخاذ استجابات متضافرة وفعالة للتحديات الأمنية المعقدة بروح من التعاون والتضامن دفاعا عن القيم المشتركة للمنظمة؛

- وزيادة تطوير السبل التي تعمل فيها المنظمات بشكل تكاملي ومتكاتف بما في ذلك عن طريق تحسين الحوار تحقيقا للمصالح المشتركة المتمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المنظمة؛

- وزيادة تطوير العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة على أساس مركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كترتيب اقليمي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبموجب الأحكام ذات الصلة من وثيقة بودابست لعام ١٩٩٤؛

- والمساهمة في نشوء منظمات اقليمية وعبر أطلسية على نحو واضح وديمقراطي بهدف تعزيز الثقة والأمن والاستقرار في منطقة المنظمة؛

ويمكن الأخذ بمبادئ توجيهية اضافية مع بدء العمل المتعلق بوضع مفهوم للأمن للقرن الحادي والعشرين. وقد يستفيد هذا العمل من المساهمات المستمرة التي تقدمها المنظمات الأخرى.

٤ - واستعدادا لمؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في لشبونة، يعهد المجلس الوزاري الى الرئيس الحالي بمهمة تكثيف النقاش المركز على جميع جوانب وضع نموذج أمني بطرق عدة منها تشكيل لجنة لوضع النموذج الأمني، تحت اشراف المجلس الدائم، بإمكانها أن تستفيد من مساهمات منتديات أخرى تابعة للمنظمة. وسيعمل الرئيس الحالي على تنظيم العمل مع الحفاظ في الوقت نفسه على شموليته على نحو يتماشى مع هذا القرار ومع المرفق الملحق به والذي يمثل جزء لا يتجزأ من القرار. ومع مضي العمل، يمكن وضع تدابير جديدة محددة للترويج لجميع أبعاد الأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٥ - وإن المجلس الوزاري، رغبة منه في ضمان اتباع نهج واسع وشامل للعمل المتعلق بوضع نموذج أمني:

- يطلب الى الرئيس الحالي أن يبقي مسألة "وضع نموذج أمني موحد وشامل لأوروبا للقرن الحادي والعشرين" في جدول أعمال مجلس كبار المسؤولين لغاية انعقاد مؤتمر قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٦؛

- يطلب الى الرئيس الحالي أن يعقد مزيدا من الحلقات الدراسية في إطار العمل المتعلق بوضع نموذج أمني على أن تتفق الدول المشتركة على المواضيع التي ستطرح فيها؛

- يشجع على إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن وضع نموذج أمني بمشاركة كبيرة من مسؤولين حكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية والأكاديميين.

٦ - يطلب المجلس الى الرئيس الحالي أن يبقي القائمة الرسمية للأخطار والتحديات التي تواجه الأمن مستكملة وأن يشجع الدول المشتركة على زيادة توضيح مفهومها للأخطار والتحديات المحددة التي تواجه أمنها.

٧ - وسيقدم الرئيس الحالي الى مؤتمر قمة لشبونة في عام ١٩٩٦ تقريرا عن التقدم المحرز والنتائج المتاحة وقت انعقاد المؤتمر لنظره وتقييمه.

المرفق

يقـــوم الرئيس الحالي بتنظيم العمل في المجالات التالية. وهذه المجالات ليست سوى مؤشرات ولا تضع أية أولويات:

- **منع نشوب منازعات، بما في ذلك الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية**
- **إدارة الأزمات وإصلاح الحالة بعد انتهاء النزاع**
- **أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**
- **الحد من الأسلحة، بما في ذلك بناء الثقة**
- **تحسين التعاون في منع الإرهاب ومكافحته**
- **حقوق الإنسان والحريات الأساسية والاتصالات الإنسانية وبناء الديمقراطية**
- **بناء التسامح**
- **التعاون في منع ومكافحة النزعات القومية العدوانية والعنصرية والشوفينية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والتطهير العرقي**
- **بناء الثقة في المجال غير العسكري**
- **التعاون في ميادين الهجرة واللاجئين والمشردين**
- **الأمن الاقتصادي، بما في ذلك التنمية الاقتصادية المستدامة والأداء السلس للاقتصاد السوقي والتعاون الاقتصادي**
- **التعاون في حل المشاكل البيئية وإدارة الكوارث**
- **زيادة تطوير مفهوم المؤسسات المتكاملة والمتعاضدة، بما في ذلك إقامة آليات للشفافية والتشاور والتعاون**
- **تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**
- **التعاون الإقليمي**
- **التعاون بين منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط**
- **التعاون الأمني خارج منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**
- **...**

ويمكن الموافقة على مواضيع أخرى في لجنة وضع النموذج الأمني.

ويجوز للرئيس، بعد إجراء مشاورات مناسبة، أن ينشئ، عند الاقتضاء، ما لا يزيد عن ثلاث هيئات عاملة فرعية غير رسمية وأن يعين منسقا لكل هيئة عاملة.

المرفق الرابع

قرار بشأن عملية "منسك" التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(م و (٥). كانون الأول/ديسمبر/٣)

إن المجلس الوزاري،

- **يؤكد أن عملية "منسك" التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبقى المنتدى الوحيد لتسوية النزاع في ناغورني كاراباخ؛**

- **ويثني على تصميم أطراف النزاع على مواصلة احترام وقف اطلاق النار المنشأ في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤؛**

- **ويحث الأطراف على القيام فورا بإطلاق سراح جميع أسرى الحرب والمحتجزين بخصوص النزاع وإتاحة الفرصة للجنة الصليب الأحمر الدولية للوصول دون أي عوائق الى أماكن الاحتجاز والى جميع المحتجزين؛**

- **ويؤيد الجهود التي يبذلها الرئيس المشارك لمؤتمر "منسك" الرامية الى التوصل، بالتنسيق مع الرئيس الحالي، الى اتفاق سياسي بشأن وقف النزاع المسلح، دون مزيد من التأخير، ومن شأن تنفيذ اتفاق من هذا النوع أن يزيل النتائج الرئيسية الناشئة عن النزاع بالنسبة لجميع الأطراف وأن يتيح عقد مؤتمر منسك في مؤتمر مبكر. وسيمكن توقيع الاتفاق المجلس الدائم من اتخاذ قرار بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، استنادا الى التوصيات القيمة المقدمة من فريق التخطيط الرفيع المستوى الذي ينبغي عليه أن يواصل عمله؛**

- **ويرحب بالالتزامات المعرب عنها بإقامة اتصالات مباشرة، بالتنسيق مع الرئيس المشارك، للتوصل الى اتفاق بشأن المبادئ الناظمة لتسوية النزاع ويحث بشدة على القيام بذلك بسرعة؛**

- **ويحيط علما بما أعربت عنه الأطراف من استعداد لمعالجة القضايا الحرجة بهدف الوصول الى حل توفيقي في أقرب وقت ممكن.**

- - - - -